تأثير البيئة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية

Effect of the banking system on the performance of Islamic Banks

ط د . عمر بن دادة [1]، د . عبد السلام عقون [2]

1 LEZINRU،جامعة برج بوعريريج، الجزائر omar.bendada@univ-bba.dz

2 LEZINRU، جامعة برج بوعريريج، abdeslem.aggoune@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2019-09-28 تاريخ القبول: 2019-09-27 تاريخ النشر:2020-01-01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية الناشطة في بيئات مصرفية مختلفة، من خلال التعرف على التأثير الذي تحدثه الأنظمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، حيث قمنا باختيار عينة متكونة من 12 بنك إسلامي في بيئات مصرفية مختلفة، 05 من دولة السودان، 05 من دولة ماليزيا، وبنكين جزائريين، وتم الاعتماد على مؤشر العائد على حقوق الملكية وفق تطبيق ديبون لقياس وتقييم الأداء المالي.

تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية تدعم نشاط البنوك الإسلامية سواء من الناحية القانونية أو الناحية المؤسسية أفضل أداء من البنوك الإسلامية الناشطة في بيئة ربوية.

كلمات مفتاحية: بنوك إسلامية، بيئة مصرفية، أداء مالي، قياس، تقييم، نموذج ديبون.

تصنيف JEL : G28 ؛ C67

Abstract: This study aims to measure and evaluate the financial performance of a group of Islamic banks practices its activities in different banking environments, by identifying the impact of banking systems on the financial performance of Islamic banks, where we selected a sample of 12 Islamic banks in different banking environments, 05 from Sudan, 05 from Malaysia, and two Algerian banks, relying on the return on equity index according to the application of Dipon to measure and evaluate financial performance.

The study found that Islamic banks active in a banking environment support the activity of Islamic banks, whether legally or institutionally, perform better than Islamic banks operating in a Riba-based environment**.**

Key words: Islamic banks, banking environment, financial performance, measurement, evaluation, Debon model.

Jel Classification Codes: G28; C67.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: omar.bendada@univ-bba.dz

1. مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي الشريان الأساس والمحرك الرئيس للحياة الاقتصادية، حيث تقاس درجة التطور الاقتصادي لأي بلد بمستوى تطور الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل مختلف عمليات التنمية وتوفير السيولة الكافية التي تتيح للاقتصاد الوطني النمو المستقر والمتوازن، من خلال حشد الموارد المالية من مصادر مختلفة، وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لعموم الجمهور والمتعاملين مما يسهم في تطوير ورقي المجتمعات.

مما لا شك فيه أن الأنظمة المصرفية تتأثر عادة بنوع البيئة التي تمارس فيها نشاطها، فيمكن أن تيح لها فرص النمو كما تفرض عليها تهديدات مختلفة خصوصا بعد موجات التحرر المصرفي، فالتغيير الكبير والمتسارع للبيئة المصرفية بفعل التحولات والتطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية، أدى إلى إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، وأحدث تغيير كبير في نشاط البنوك والمؤسسات المالية، التي أصبحت وفي ظل المنافسة الشديدة في مواجهة ضرورة وحتمية تنويع منتجاتها ومصادرها المالية، ودخول مرحلة جديدة من التحديات والابتكارات للحفاظ على الأقل على حصتها السوقية ثم البحث عن النمو والتوسع.

وعلى خلاف البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي تمكنت من مسايرة مختلف الأنظمة المصرفية، فإن البنوك الإسلامية عانت ولازالت تعاني مجموعة من المعيقات التنظيمية والمؤسسية التي تحد من نشاطها، خصوصا التي تنشط في دول لم تمنحها أي خصوصية، هذه الأخيرة تمكنت من تحقيق معدلات نمو أعلى من البنوك التقليدية نفسها رغم أنها تمارس أنشطتها في أنظمة مصرفية مختلفة، منها من يستجيب لطبيعتها العقائدية ومنها من لم يمنحها أي ميزة تنافسية وظل يعاملها نفس معاملة البنوك التقليدية، فهذا الاختلاف في الأنظمة المصرفية من شأنه أن يؤثر على أداء البنوك الإسلامية في توظيف أموال المودعين لديها بأحد الصيغ التي تبيحها الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة: كغيرها من البنوك، فإن أول غرض أنشئت لأجله البنوك الإسلامية هو تحقيق الربح بطرق وآليات تختلف تماما عن تلك المنتهجة في البنوك التقليدية، فالمنظرين الأوائل لهذا النهج عملوا على وضع نموذج لعمل هذه البنوك بما يتوافق ومقتضيات الشريعة الإسلامية، سيما الابتعاد كليا عن شبهة الربا التي تعتبر أساس العمل المصرفي التقليدي وتعويضه بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعلها تقدم اقتصاد حقيقي، بإمكانه الحد من الأزمات المالية التي تحدث بين الحين والآخر، وبإمكانه الخوض في جميع المجالات والمناطق على اختلاف أنواعها، فهذا النظام لم يقصي أي متعامل من

التمويل شريطة إستفائه لشروط متعلقة بأخلاقه وسمعته وكذا الدراسة الائتمانية لمشروعه. ورغم ما تقدمه البنوك الإسلامية من خدمات للاقتصاديات الوطنية خصوصا النامية منها فهي لازالت تعاني مجموعة من المشاكل المتعلقة بطبيعة نشاطها خصوصا في بعض الدول الإسلامية التي جعلتها تعمل في بيئة مصرفية مخصصة للنظام التقليدي الربوي الذي يستحوذ على أغلب المؤسسات والقوانين الداعمة، حيث تمارس هذه الأخيرة نشاطها في ثلاثة أنواع مختلفة من الأنظمة المصرفية في العالم، النظام المصرفي الإسلامي مثل نظام دولة السودان وباكستان، نظام تقليدي منح بعض الخصوصية للبنوك الإسلامية وخصها بقوانين وأنظمة ومؤسسات داعمة تمكنها من أداء نشاطها مثل دولة ماليزيا، نظام تقليدي يعامل البنوك الإسلامية نفس معاملة البنوك التقليدية ولم يمنحها أي خصوصية تذكر مثل دولة الجزائر، وهذا ما من شأنه التأثير على مردودية وأداء البنوك الإسلامية، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بالبيئة المصرفية التي ينشط فيها ؟**

وسيتم خلال هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية التالية: - **يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بنوع البيئة المصرفية التي تمارس فيها نشاطها.**

واختبار هذه الفرضية يقودنا إلى اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

ف1- البنوك الإسلامية التي تمارس نشاطها في نظام مصرفي إسلامي أحسن استغلالا لأصولها من غيرها.

ف2- البنوك الإسلامية التي تمارس نشاطها في نظام مصرفي إسلامي أكثر كفاءة في تسيير ومراقبة تكاليفها.

ف3- البنوك الإسلامية التي تمارس نشاطها في نظام مصرفي إسلامي أكثر قدرة على رفع العائد على حقوق الملكية بدرجة أعلى من العائد على الأصول.

ف4- يعتبر مؤشر حقوق الملكية (نموذج ديبون) أداة قياس وتقييم جيدة للأداء المالي للبنوك.

أهداف الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة، قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستعمال أسلوب معدل العائد على حقوق الملكية وفق تطبيقات نموذج ديبون، في مجموعة من الدول تختلف من حيث البيئة المصرفية ومدى دعمها لنشاط البنوك الإسلامية، وعلى وجه الأساس التعرف على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في بيئة ربوية، إلى جانب الأهداف الثانوية المتعلقة بالتعرف على أداء البنوك الإسلامية وأهم الأدوات المستعملة في ذلك.

منهج الدراسة: يتم استعمال المنهج التحليلي المناسب للدراسة بما يوفره من إمكانية لجمع البيانات من مصدرها الأولي (القوائم المالية للبنوك)، ثم تبويبها في جداول وتحليلها باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية وفق نموذج ديبون.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تم الإطلاع عليها والمماثلة لهذه الدراسة ارتأينا تقديم التالية:

- **محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)**، مقال بمجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 2004/03، وخلال دراسته هذه حاول الباحث الإجابة على التساؤل المتمثل في كيفية تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة في نشاط البنوك، حيث استعان بنموذج ديبون لتحليل معدل العائد على حقوق الملكية لتقييم أداء 04 بنوك جزائرية هي القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية و بنك البركة، وقد توصل الباحث في دراسته هذه إلى أن بنك البركة الجزائري أفضل أداء من باقي بنوك العينة وهذا ما دلت عليه جانب الربحية من خلال المؤشرات الثلاثة (**ROA , ROE, PM**)، وجانب الكفاءة من خلال المؤشر **PM**، الذي بين أن بنك البركة أكثر تحكما في تكاليفه من باقي البنوك.

- **جعدي شريفة، سليمان ناصر، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر، دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006- 2010)**، مقال بمجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة، العدد 2013/12، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة متكونة من ثلاثة بنوك تنشط بالجزائر وهي القرض الشعبي الجزائري، المجموعة العربية المصرفية وبنك الخليج، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2006 إلى غاية 2010، من خلال بعض المؤشرات المالية مثل العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، مضاعف حقوق الملكية، مؤشر منفعة الأصول وهامش الربح، ولقد توصلت الدراسة إلى محدودية البنوك محل الدراسة من حيث تحقيق الربحية وتدنية التكاليف.

- **دراسة التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005- 2011**، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع عشر 2015، وخلال دراستهما هذه حاول الباحثان الإجابة على الإشكالية، هل تتوقف جدوى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة على الاختيار الجيد لمؤشرات التقييم في تحسين الكفاءة والفعالية معا؟، حيث استعان الباحثان خلال دراستهما ببعض المؤشرات المالية وكان أهمها مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة التي أجريت على البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة الممتدة من

2005 إلى 2011، إلى ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنكين.

- **دراسة بوجلال أنفال، أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف**، مقال بمجلة معارف الصادرة عن جامعة البويرة العدد 20 جوان 2016، وخلال هذه الدراسة حاولت الباحثة الإجابة على إشكالية إمكانية تأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية، حيث تم استخدام نموذج ديبون لقياس وتقييم الأداء المالي لعينة متكونة من 17 بنكا إسلاميا من دول الخليج ودولة الجزائر، خلال ثلاث فترات زمنية، فترة ما قبل الأزمة المالية من سنة 2003 إلى غاية 2007، فترة الأزمة المالية سنة 2008، وفترة ما بعد الأزمة 2009- 2013، وقد توصلت هذه الدراسة بعد تحليل مؤشرات نموذج ديبون إلى أن مردودية البنوك الإسلامية الكبيرة لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية ويعود ذلك الاستقرار إلى أن درجة تأثير صافي الربح كانت أكثر من درجة تأثير قيمة منفعة الأصول ومضاعف حقوق الملكية خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية، عكس البنوك الصغيرة التي تأثرت بالأزمة المالية بسبب ضعف كفاءة التحكم في التكاليف

- **دراسة بختي عمارية، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار** CAMELS، **دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مقال منشور في مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03، 2018، وخلال هذه الدراسة حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيفية تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام معيار **CAMELS**، وفي هذه الدراسة التي تمثلت في تقييم الأداء لمجموعة من النسب المالية كل واحدة لها دور مختلف عن الأخرى تم استخدام مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لتقييم جودة الأرباح، وقد توصلت هذه الدراسة التي جرت على بنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2016، إلى أن البنك يعاني مشكل السيولة رغم تمتعه بملاءة جيدة وقدرة على تحقيق الأرباح.

2- الإطار النظري للأداء المالي في البنوك الإسلامية:

من أولى مهام عمليات تقييم الأداء هو تصحيح الانحرافات عن النتائج المسطرة التي حدثت أثناء عملية التنفيذ، ويستعمل لقياس وتقييم الأداء مجموعة من التقنيات تختلف حسب نوع وطبيعة المنظمة، صناعية، خدمية، مالية وغيرها، وحسب نوع الأداء المراد قياسه وتقييمه، إداري، مالي، يخص الأفراد وغيره.

2-1- البنوك الإسلامية:

مهما اختلفت تسمياتها وأشكالها فإن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات ائتمان وهذا ما لم تذهب إليه أغلب التعريفات التي ركزت على الأدوار التي تؤديها وخصائصها وأشارت في أنها تلك البنوك

التي لا تتعامل بالربا أو تعمل وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية فقد عرفتها اتفاقية إنشاء البنوك الإسلامية بأنها " تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،1999، ص 10).

وعرفت أيضا بأنها " مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذا وعطاء، فالبنك يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحين ما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة (عبد الرحمان يسري، 2001، ص 259)**".**

وعرفت أيضا بأنها" مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها" (محسن أحمد الخضيري، 1999، ص10).

2-2- مفهوم الأداء المالي للمؤسسات المالية:

يعبر الأداء بصفة عامة عن انعكاس كيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (السعيد بريش، نعيمة يحياوي، 2011)، أما الأداء المالي فهو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، 2014، ص 24)، ولذلك فهو يعتبر أحد المقاييس التي تحدد المركز المالي للمؤسسة، وعادة ما يقاس من خلال عنصري المرد ودية والأرباح، ومقارنتها بمجموعة من المعايير، هذا ويختلف مفهوم الأداء المالي حسب المستفيدين من العلاقة مع المؤسسة، فالمؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق مردودية جيدة لكافة الأطراف، الملاك، المقرضين، المسيرين، الموردين، العملاء وغيرهم، ويختلف الأمر عنه في المؤسسات المصرفية متعددة النشاطات والمنتجات فالمودعون يركزون على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، وتهتم إدارة البنك بقدرته على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للمخاطر (محمد جموعي قريشي، 2014،ص90)، ولذلك فالأداء المالي للمؤسسات المصرفية هو الحالة المالية للبنك أو المؤسسة المصرفية والتي يتم الحصول عليها سواء عن طريق المراقبة المباشرة لمصادر المعلومات كالميزانية وجدول حسابات النتائج، أو من خلال اشتقاق مؤشرات كمية أكثر دقة من الملاحظة وتعتمد على نفس مصادر المعلومات للحصول على البيانات اللازمة مثل، معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة.

هذه المؤشرات تساعد على استدراك الانحرافات المسجلة والعمل على استدراكها مستقبلا من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في عملية تسيير البنك. إذن فالأداء دائما بحاجة إلى عملية قياس لمعرفة حدود التنفيذ، تتبع دائما بعملية تقييم.

2-3- قياس وتقييم الأداء في المؤسسات المصرفية:

تختلف عملية قياس الأداء عن تقييمه رغم كونهما عمليتين مكملتين لبعضهما، فبدون قياس الأداء لا يمكن الحكم عن مدى نجاعة السياسات والإجراءات التي أدت للوصول إلى النتائج، كما أن القياس هو التعبير الكمي عن الأداء باستخدام مؤشرات كمية بحتة عكس التقييم الذي يعتمد على الاستنتاج والبحث عن الأسباب التي أدت للحصول على هذا الأداء والكيفية التي يجب إتباعها لتصحيح الانحرافات إن وجدت.

2-3-1- أهداف قياس وتقييم الأداء:

تعتبر عملية الوقوف على الانحرافات المختلفة في الأداء لتصحيحها مستقبلا من أهم وظائف قياس الأداء، وبالإضافة إلى ذلك فلعملية القياس مجموعة من الأهداف نوردها في:

- **هدف إعلامي:** حيث يقدم قياس الأداء معلومات لكافة المتعاملين مع المنظمة سواء كانوا ملاك، مسيرين، عملاء، مقرضين، موردين وغيرهم، هذه المعلومات ستمكنهم من ترشيد قراراتهم المستقبلية،
- **هدف تحفيزي:** حيث أن قياس الأداء وبناءا على مستوياته المتحققة يدفع المسيرين إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تعمل على دعم الكفاءة سواءا بتخفيض المدخلات مع بقاء المخرجات ثابتة أو العمل إلى ابتكار مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على زيادة الكفاءة في الأداء.
- تساعد عملية قياس الأداء في استعمال ما تم التوصل إليه من نتائج في تحديد نقاط القوة والضعف في عملية التسيير وتحديد المركز المسؤول عن الانحرافات المسجلة.
- تستعمل مخرجات عملية القياس لتقييم الأداء وتحديد نوعه وتصحيح الانحرافات المسجلة على مستوى مراكز اتخاذ القرار.
- تساعد عملية قياس الأداء على دعم آليات الرقابة بالمؤسسات المصرفية.

2-3-2- طرق قياس وتقييم الأداء المالي في المصارف :

تعتمد عملية قياس وتقييم أداء المؤسسة المصرفية على القوائم المالية والتقارير الدورية للمراجعين و تختلف حسب الجهة المستفيدة، فالأساليب المستخدمة من قبل الإدارة تختلف عن الأساليب التي يستعملها الملاك والمساهمين، وتختلف عن الأساليب التي تستخدمها وتفرضها الدولة للحصول على حقوقها لدى هته المؤسسات، وفيما يلي أهم المؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية.

أ- المؤشرات الكمية:

لقد ساد اعتقاد قديم أن الربح المحرك الأول للعملية الإنتاجية مهما كانت طبيعتها هو أحسن مؤشر تعبيرا عن الأداء الجيد للمؤسسات، فكلما زاد الربح كان الأداء أفضل، وبذلك تم الاعتماد على المؤشرات المالية والمحاسبية في قياس الأداء المالي، وما لبث أن تم تنشيط عنصر الابتكار لدى المسيرين الذين كانت لديهم رؤى مختلفة حول فعالية هذا المؤشر وقاموا باشتقاق مؤشرات أكثر دقة (الشيخ الداوي، 2010) وكان من بينها معدل العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية، القيمة الاقتصادية المضافة، هذه الأخيرة تعتبر أحد أهم المؤشرات الكمية المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس كفاءة الأداء والحكم على توجه المؤسسة المستقبلي، وفيما يلي أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك:

- **معدل العائد على حقوق الملكية** (ROA)**:** ويقيس هذا المؤشر قدرة أموال البنك الخاصة على تحقيق العوائد ويحسب بقسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية، وهو يعبر عن قدرة كل دينار من حقوق الملكية في توليد الأرباح، وكلما كان هذا المؤشر كبير دل ذلك على كفاءة أكبر.

- **معدل العائد على الأصول** (ROE)**:** ويقيس هذا المؤشر قدرة الأصول على توليد الأرباح ويحسب بقسمة النتيجة الصافية على الأصول.

- **معدل العائد على الودائع:** ويقيس هذا المؤشر قدرة الودائع على توليد الأرباح ويحسب بقسمة النتيجة الصافية على الودائع.

- **معدل العائد على الأموال المتاحة:** ويقيس هذا المؤشر قدرة الأموال المتاحة المتمثلة في حقوق الملكية والودائع على توليد الأرباح ويحسب بقسمة النتيجة الصافية على الودائع وحقوق الملكية.

- **القيمة الاقتصادية المضافة:** ظهر هذا المفهوم إلى الوجود بداية من التسعينات كمقياس لتحديد الربح الاقتصادي وأداة للتقييم، بطريقة حديثة، حيث تعدى دورها من مجرد مقياس للأداء المالي للمؤسسة إلى مؤشر يعتد به في عملية خلق القيمة، يسترشد بها المستثمرون وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة وإمكانياتها لتحقيق جملة الأهداف. والقيمة الاقتصادية المضافة تتكون من مجمل الربح الاقتصادي وعلى هذا الأساس فإن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام وهي تختلف جذريا عن الأرباح المحاسبية، وهي تمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار تكلفة أموال الملكية (محمد نجيب دبابيش، طارق قدوري، 2013)، وعموما يتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية (هواري سويسي، 2008،ص244):

القيمة الاقتصادية المضافة=(معدل العائد على رأس المال المستثمر- تكلفة رأس المال)رأس المال المستثمر

يعتبر هذا المؤشر أفضل بكثير من المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء (ددان عبد الغاني، 2006)، وتكمن أهميته في (محمد نجيب دبابيش، طارق قدوري،2013،ص 9):

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك؛
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية مقيمة بقيمتها الحقيقية.

- **نظام** camels: ويسمى أيضا نظام الإنذار المبكر، وقد أستخدم أول مرة سنة 1980 من طرف البنك الأمريكي الفدرالي، وهو عبارة عن طريقة رقابية للموقف المالي ودرجة المخاطر التي تحيط به، ويعتمد على مجموعة من المعايير التالية (معيار كفاية رأس المال، معيار الربحية، معيار جودة الأصول، معيار سلامة الإدارة، معيار السيولة والتمويل، درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر المالية)

- **بطاقة الأداء المتوازن:** بطاقة الأداء المتوازن هي أداة تستخدم لنقل وتوصيل إستراتيجية المنشأة إلى الوحداة والمستويات الإدارية المختلفة، وأيضا لقياس نماذج التنفيذ في تلك الوحدات، فاستخدامها بشكل يضمن تحقيق النتائج المستهدفة بما يدعم من قوة المنشأة وموقفها التنافسي وذلك عن طريق توفير أداة لتنفيذ الإستراتيجية والمحاسبة عن نتائجها المستهدفة (**Gering Michael 2000,p33,**)، وهي عبارة عن أداة لتحديد قيمة أعمال المنشأة وإستراتيجيتها، وهي تأخذ بعين الإعتبار جميع الأهداف سواءا كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وتستخدم مؤشرات مالية ونوعية.

ب- المؤشرات النوعية:

كغيره من المناهج الحديثة للتحليل المالي، فللتحليل الكيفي (النوعي) أيضا مجموعة من المؤشرات التي تِؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى تشخيص سليم للحالة محل الدراسة وهذه المعايير هي(بن مالك عمار، 2012،ص 86) نذكر: كفاءة الإدارة، نوعية المعلومات المستخدمة، نوعية التكنولوجيا المستخدمة، نوعية المباني والآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا، نوعية الاتصال داخل وخارج المؤسسة

3- المنهجية والأدوات:

3-1- تقديم الدراسة:

تتأثر البنوك الإسلامية بمجموعة المتغيرات التي تفرضها البيئة المصرفية التي تنشط فيها ومدى مسايرتها لخصوصيتها، حيث تؤثر هذه الأخيرة سلبا أو إيجابا على نشاطها ومدى تحقيق أهدافها، فهناك منها ما هو عبارة عن دعم لها ومنها ما هو أحد أهم المثبطات التي تقف عائقا أمام تطورها وممارسة نشاطها، خصوصا ما تعلق منها بتلقي الودائع من عموم الجمهور والعمل على توجيهها للاستثمار بأحد الصيغ المعتمدة لديها. خلال هذه الدراسة سيتم اختبار تأثير البيئة المصرفية على أداء البنوك الإسلامية التي تنشط فيها لسنوات 2016، 2017، من خلال الاعتماد على مؤشر حقوق الملكية وفق نموذج ديبون (**Dupon**) الذي يتكون من مجموعة من النسب المالية.

3-2- عينة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضية البحث تم اختيار عينة تتكون من 12 بنك إسلامي تتوزع على ثلاث مجموعات حسب بيئة النظام المصرفي، 05 بنوك إسلامية من دولة السودان وهي تمثيل للنظام المصرفي الإسلامي، 05 بنوك إسلامية من دولة ماليزيا وهي البنوك التي تنشط في نظام مزدوج، بمعنى نظام مصرفي ربوي خص البنوك الإسلامية بقوانين ومؤسسات داعمة. 02 بنكين من الجزائر يعملان في بيئة ربوية ويعامل نفس معاملة البنوك التقليدية. ولقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه البنوك من تقاريرها السنوية، المتاحة على مواقعها الإلكترونية. وقد تم اختيار هذه العينة باعتبارها تشتغل في بيئات مصرفية مختلفة وهذا ما يمكن من تحقيق هدف الدراسة من جهة، وتوفر بياناتها من جهة أخرى.

3-3- نموذج الدراسة (نموذج ديبون Dupon**):**

في تحليله لمختلف النسب المالية من القوائم المالية للبنوك استنتج دايفيد كول **David cole** سنة 1973 نموذج أكثر تعبيرا من الربح لتقييم أداء البنوك وسمي بمعدل العائد على حقوق الملكية (عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوبيدة محسن، 2017،ص28)، من مميزاته أنه مؤشر هام لوصف العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة، مكونات هذا النموذج هي عبارة عن مجموعة من النسب عرفت في نظام متكامل سمي بنموذج ديبون(**Depon (Mona J 1992,p662,** الذي يوضح الأثر المزدوج لكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، ويبين بوضوح أكبر، قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (بوجلال أنفال، 2016،ص97).

3-3-1- مكونات النموذج:

يتكون نموذج (ديبون **Dépont**) لتقييم أداء البنوك من مؤشرات العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش الربح، مضاعف حقوق الملكية، ومؤشر منفعة الأصول، وفيما يلي تعريف بكل مؤشر من المؤشرات السابقة.

- **العائد على حقوق الملكية:** وهو عبارة عن مقياس جيد لإنتاجية حقوق الملكية من رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل على مستوى أفضل من الأداء من خلال الموازنة بين المخاطر والعائد (محمد علي محمد العقول، 2013 ص،46)؛ مصدر معلومات هذا المؤشر هي القوائم المالية وبالتحديد جدول حساب النتائج والميزانية جانب الخصوم ويعبر عنه بالنسبة بين صافي الدخل والأموال الخاصة (محمد علي إبراهيم العامري، 2013،ص 88)؛ وهو يعكس ربحية كل دينار من الأموال الخاصة (التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، 2015) .

- **العائد على الأصول:** ويسمى كذلك العائد على الاستثمار ويعبر عن قدرة الأصول (الموجودات) على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة، ولذلك فهو مقياس جيد لكفاءة الإدارة في تحقيق أرباح من مجمل استثماراتها (دحو فطوم، عيساوي سهام، زهواني رضا، 2017 ص،265)؛ وكلما زاد هذا المؤشر دل على أداء أفضل، وبالتالي نجاعة السياسات التشغيلية والاستثمارية المنتهجة، يحسب بالنسبة بين صافي الأرباح إلى مجموع الأصول، ويبين مستوى العائد المتحقق من كل دينار من الأصول.

- **معدل هامش الربح:** ويحسب بالنسبة بين الربح الصافي ومجموع الإيرادات من مختلف العمليات، ولذلك فهو يقيس قدرة وكفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف، ولذلك فإن النسب المرتفعة لهذا المؤشر تدل على تحكم أفضل في التكاليف.

- **معدل منفعة الأصول:** تقيس منفعة الأصول مقدار الإيراد الكلي لكل دينار من الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على أداء أفضل وقدرة كبيرة لتوليد الإيرادات انطلاقا من الأصول، ويحسب هذا المؤشر بالنسبة بين الإيراد الكلي والأصول.

- **معدل الرفع المالي:** ويسمى أيضا مضاعف حقوق الملكية وهو يقيس مدى الاعتماد في تمويل الأصول على الديون مقارنة بحقوق الملكية، وهو يمثل مقياسا للمخاطرة والربحية معا ويحسب بالنسبة بين الأصول وحقوق الملكية.

3-3-2- العلاقات المتبادلة بين مؤشرات نموذج ديبون:

كما سبق التطرق إليه فإن العائد على حقوق الملكية وفق نموذج ديبون، يتكون من مجموعة من المؤشرات التي تعمل على تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنوك، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تحد من المخاطر وترفع نسب العائد.

في بداية الأمر اقتصر النموذج على معدل العائد على الأصول، هذا المؤشر تم اشتقاقه من نسبتين هما نسبة هامش الربح و معدل منفعة الأصول، ولذلك فإن أي نتائج سلبية لهذا النموذج تفسر بعجز الإدارة عن تحقيق الأرباح أو عدم الكفاءة في التحكم في التكاليف أو إلى عدم كفاءتها في استخدام موجوداتها، أو إلى العاملين معا.

نظرا لبعض القصور الذي ظهر على المؤشر السابق خصوصا في كونه لا يعطي أهمية لنوعية الأصول، تم إضافة نسبة ثالثة تتمثل في معدل الرفع المالي، ويصبح النموذج هو مؤشر العائد على حقوق الملكية. وفيما يلي شكل يوضح مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية وفق نموذج ديبون.

الشكل 1: نموذج العائد على حقوق الملكية

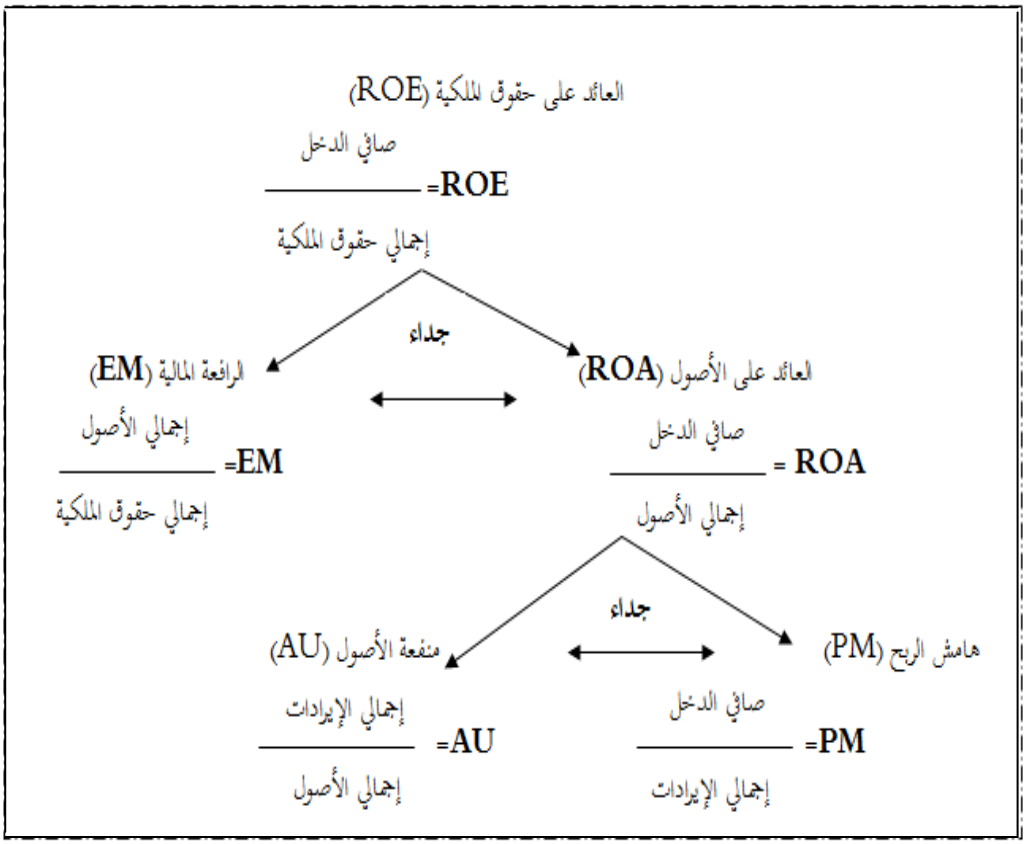

المصدر: طارق عبد العال حماد، 2001، 25

4- نتائج الدراسة ومناقشتها:

من خلال حساب و تقييم الأداء المالي لعينة البنوك الإسلامية بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية (نموذج ديبون) لسنوات 2016 و 2017، وبالاعتماد على مؤشرات، منفعة الأصول التي تعبر عن درجة استغلال الأصول، هامش الربح الذي يقيس قدرة البنك على التحكم في تكاليفه، مضاعف حقوق الملكية الذي يقيس درجة الرفع المالي التي تعمل على رفع معدل العائد على حقوق الملكية بدرجة أعلى من معدل العائد على الأصول، توصلنا إلى:

4-1 - النتائج:

من الملاحق أرقام (03) و (04) توصلنا إلى النتائج التالية:

- **منفعة الأصول:** يعبر مؤشر منفعة الأصول عن مقدار العائد لكل دينار مستثمر في الأصول، وكلما ارتفع هذا المعيار دل على مستوى أفضل من الأداء، ومن بيانات الملاحق أرقام (**3** و **4**) توصلنا إلى أن متوسط مؤشر منفعة الأصول للبنوك السودانية بلغ 0.06 لسنوات 2016 و2017 على التوالي، وهي تعتبر أحسن نسبة تم تحقيقها من بين المجموعات الثلاثة، تليها بنوك عينة الجزائر التي تمكنت من تحقيق متوسط نسب بلغ 0.04 لسنوات 2016 و2017 تواليا، ثم تحل بنوك عينة ماليزيا ثالثا بمتوسط بلغ 0.03 لنفس السنوات تواليا.

- **هامش الربح:** يتأثر هامش الربح بقدرة البنك على تحويل إيراداته إلى ناتج صافي بقيم مرتفعة من خلال التحكم في التكاليف التي تمتص جزء منها، ولذلك فسياسة كل بنك تختلف تبعا لذلك، ويبدو واضحا أن البنوك الجزائرية أكثر تحكما في تكاليفها من باقي بنوك العينة حيث بلغ متوسط مؤشر هامش الربح نسبة 44.78 و 42.36 تواليا سجل خلالها بنك البركة أحسن نسبة، تليها بنوك عينة السودان بنسبة بلغت 38.07 و 37.23 تواليا ثم ماليزيا بمتوسط نسب بلغ 31.02 و 31.23 .

ج- **معدل العائد على الأصول :** يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا كليا لأداء البنك، ووفق تحليل نموذج ديبون يتأثر معدل العائد على الأصول بهامش الربح ومنفعة الأصول، وقد بلغت نسبة معدل العائد على الأصول للبنوك السودانية 2.83 و 3 لسنوات 2016 و 2017، تليها عينة بنوك الجزائر ثم عينة بنوك ماليزيا التي حققت متوسط بلغ 0.99 و 1.01 تواليا.

د- مضاعف حقوق الملكية: يقيس هذا المؤشر درجة الرفع المالي وهو مؤشر جيد لإختبار درجة الربحية والمخاطرة، وفي عينة الدراسة هذه يبدو واضحا ان البنوك الإسلامية الماليزية أفضل لتحقيقها متوسط بلغ 14.56 و 14.62 لسنوات 2016 و 2017 على التوالي، لتليه عينة البنوك السودانية ثم الجزائرية بمتوسط بلغ 7.49 و 9.25 لنفس السنوات تواليا وهذا ما يدل على أن البنوك الماليزية أكثر تحقيقا للربح وفي نفس الوقت أكثر عرضة للمخاطر لإرتفاع نسبة الديون في هيكلها المالي

د- معدل العائد على حقوق الملكية: وفق نموذج ديبون فإن هذا المؤشر هو نتيجة ضرب المؤشرين السابقين معدل العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية الذي يعمل على إحداث الأثر المتمثل في رفع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة أكبر من معدل العائد على الأصول وتشير نتائج الملحق رقم (04) والملحق رقم (05) أن البنوك الإسلامية السودانية حققت أفضل متوسط بمعدل بلغ 22.54، تليه دولة ماليزيا بمتوسط قدره 14.45 ثم تليه البنوك الجزائرية بمتوسط بلغ 12.72

4-2 - المناقشة:

- يعبر مؤشر منفعة الأصول عن قدرة البنك على استغلال أصوله وهو يرجع إما لجودة الأصول أو إلى النتائج الصافية، وتحقيق البنوك السودانية لأفضل متوسط لمؤشر منفعة الأصول يرجع إلى العاملين معا فرغم أن البنوك الماليزية حسابيا حققت أفضل النتائج وتملك أكثر أصول إلا أنها غير قادرة على استغلال أصولها لتحقيق أرباح أفضل، أما البنوك الجزائرية ونظرا لحداثة هذه الصناعة فهي لم تتمكن من استغلالها بالدرجة التي تجعلها ترفع من أرباحها، وهذا أكيد سيؤثر على النتائج المقبلة.

- رغم حداثة الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر فإن البنوك الإسلامية الناشطة بها حققت أفضل هامش للربح، وربما يعود سبب ذلك إلى الإستراتيجية التي تنتهجها هذه البنوك والمتمثلة في اعتمادها بشكل يكاد كلي على تقديم الخدمات المصرفية والاستثمار بصيغة المرابحة القريبة من الصيغ الربوية المضمونة التي تقل فيها المخاطر وترتفع فيها العوائد. عكس باقي البنوك التي تعتمد على صيغ أخرى على غرار المشاركة، المضاربة، الإستصناع وغيرها، وهذه الصيغ تتسم بطابعها طويل المدى والمخاطر الكثيرة التي تواجهها. ورغم ذلك فالبنوك السودانية حققت أفضل نتائج لمعدل العائد على الأصول معتمدة في ذلك على هامش الربح ومنفعة الأصول وهو الأمر الذي لم يتحقق في البنوك الإسلامية الجزائرية التي لم تستغل أصولها أفضل استغلال، أما البنوك الماليزية فقد كانت عرضة لعاملي ضعف هامش الربح وسوء استغلال أصولها معا.

- تمكنت البنوك السودانية من تحقيق أفضل معدل للعائد على حقوق الملكية بفعل ارتفاع مضاعف حقوق الملكية (الرفع المالي) الذي لم يتمكن في بقية البنوك من تأدية نفس الدور خصوصا

في البنوك الجزائرية التي سجلت أضعف نسبة. وربما يعود ذلك إلى أن البنوك الإسلامية الجزائرية لازالت تبحث عن معالمها وهي بحاجة إلى أنظمة داعمة تفتح المجال أمامها لتطوير نشاطها سيما منها ما تعلق منها بعلاقتها مع البنك المركزي الذي يبقى يعاملها طبقا لقانون النقد القرض لسنة 1990 على أنها بنوك خاصة ليس إلا الامر الذي يجعلها غير قادرة على مسايرة البنوك التقليدية المتجذرة على تلقي الودائع وتحويلها للحصول على عائد مجزي، وهو ما تدرجت البنوك السودانية في تطبيقه حيث لا يوجد أمام أصحاب الفوائض مجال للمخايرة بين البنوك الإسلامية والربوية، وكل الودائع هي لفائدة البنوك الإسلامية، عكس المودع الماليزي الذي يملك الخيارين وكلاهما له خصائصه ومميزاته، فالنظام المصرفي التقليدي لهذه الدولة أوجد مساحة كبيرة لعمل البنوك الإسلامية وخصها بمؤسسات وهياكل داعمة وأبرزها قانون الخدمات المالية لسنة 2013 الذي وضع اللبنة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي، ولذلك ظهرت معدلات العائد على حقوق الملكية متوسطة الأداء.

5- الخاتمة:

تمارس البنوك الإسلامية نشاطها في بيئات مصرفية مختلفة منها ما أخذت الصفة العقائدية لها فخصتها بهيئات وقوانين داعمة ومنها من لم تمنحها هذا الإمتياز، وظلت بذلك تلقى مجموعة من الصعوبات في تلقي أموال المودعين واستثمارها بأحد الصيغ المشروعة، وهذا ما يؤثر على أدائها وفعاليتها في تأدية دورها كوسيط استثماري بين أصحاب الفائض والعجز، وهذا ما تطرقنا إليه خلال دراستنا هذه التي توصلنا خلالها إلى:

- البنوك الإسلامية الناشطة في بيئة مصرفية تدعم وتساند وتأخذ الطبيعة العقائدية بعين الاعتبار أفضل أداءا من باقي البنوك وهذا ما تجسد من خلال:
- ظهور مؤشر منفعة الأصول للبنوك السودانية أفضل من باقي الأصول.
- ظهور البنوك الإسلامية الناشطة في بيئة ربوية أكثر البنوك كفاءة في تسيير ومراقبة تكاليفها من باقي البنوك وذلك لاعتمادها على الصيغ القريبة من الصيغ الربوية وبذلك ابتعادها عن الأهداف الحقيقية التي أنشأت لأجلها البنوك الإسلامية. ولذلك فيمكن اعتبار أن البنوك السودانية هي أفضل البنوك في هذا الجانب
- البنوك السودانية أكثر قدرة على رفع العائد على حقوق الملكية بدرجة أعلى من العائد على الأصول
- يعتبر مؤشر حقوق الملكية (نموذج ديبون) أداة قياس وتقييم جيدة للأداء المالي للبنوك.

من النتائج السابقة وكتوصية للدراسة يمكن التأكيد علة ضرورة توفير الجو المناسب لعمل البنوك الإسلامية سواء من حيث القوانين والتنظيمات التي تحدد صلاحيات وطرق عمل هذه البنوك وطبيعة العلاقات التي تربطها بمثيلاتها سيما علاقتها مع البنوك المركزية، أو إنشاء مؤسسات داعمة لنشاطها مثل هيئة رقابة شرعية.

6. قائمة المراجع:

* الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية التأسيس، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (القاهرة، مطابع الإتحاد العربي للبنوك، 1977).

* عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001).

* محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إيترا للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، (مصر، إيترا، 1999).

* محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، (مصر، دار وائل للنشر، 2013).

*عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل *العاملي التمييزي، خلال الفترة 2011/2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014.

* حمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث العدد 2014/03.

* الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 2010/07.

* محمد نجيب دبابيش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- ملتقى حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 05 و 2013/05/06 جامعة الوادي .

* هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الجديدة- أطروحة دكتوراه غير منشورة-جامعة الجزائر- 2008 .

* ددان عبد الغني، مقال بعنوان قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث العدد 2006/04.

* محمد نجيب دبابيش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- ملتقى حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 05 و 2013/05/06 بجامعة الوادي،

*Gering, Michael, and Keith Rosmarin, "Central beating" Financial Management, June, 2000, pp. 32-33.

* بن مالك عمار، المنهج الحديث في التحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2012.

* عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوبيدة محسن، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة بنكي *cpa* و*bba*، للفترة 2014-2016، مقال بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017.

*Mona J. G , Dixi L M managing Financial Instution Asset / Liability approache Part 5. Chapter 22 Page 662-663.

* بوجلال أنفال، أثر الأزمة المالية العالمية على الاداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف، مقال بمجلة معارف الصادرة عن جامعة البويرة العدد 20 جوان 2016،

* محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، 1997.

* محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، (مصر، دار وائل للنشر، 2013).

* التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مقال بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، جوان 2015.

* دحو فطوم، عيساوي سهام، زهواني رضا، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي، دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج الفترة (2010، 2015) مقال بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، 2017.

*طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك" تحليل العائد والمخاطرة" الدار الجامعية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001).

* السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة الجزائر.

7-الملاحق

جدول رقم (01) المعطيات المالية لعينة البنوك لسنة 2016: (ملحق رقم 01)

البنك	الأصول	حقوق الملكية	الإيراد	الناتج الصافي

بنك فيصل الإسلامي	633,64 2 419 441	149 053 470,06	135 384 869,42	567,75 472 35
البنك السوداني المصري	260 118 022.10	37 294 089,66	196 965 443,83	20 827 570,99
بنك الشمال الإسلامي	346 609 289.45	45 573 667.59	268 782 900,15	30 876 663.21
مصرف السلام	347 663 267.58	181 620 436,73	146 547 363,27	28 887 598,99
بنك الجزيرة السوداني الاردني	294 455 547.55	55 343 335,96	203 972 226,85	29 812 052,93
BANK ISLAM MALAYSIA BERHAD	12 412 684 128.40	976 827 394,21	365 452 964,78	118 264 365,26
OCBC AL-AMIN BANK BERHAD	3 400 497 102.10	251 869 710,47	85 945 608,56	33 628 507,80
RHB ISLAMIC BANK BERHAD	10 725 956 531.43	652 214 253,90	483 233 838,61	72 334 966,59
CIMB ISLAMIC BANK BERHAD	14 856 633 080.70	924 307 349,67	269 245 430,23	121 088 051,72
PUBLIC ISLAMIC BANK BERHAD	11 070 781 542.58	798 477 060,13	199 525 635,31	90 080 623,61
مصرف السلام	482 035 464.66	129 816 340,79	25 136 575,71	9 804 168,26
بنك البركة	1 909 333 378.72	189 598 520,47	77 510 175,55	36 158 373,42

المصدر: التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

جدول رقم (02) المعطيات المالية لعينة البنوك لسنة 2017: (ملحق رقم 02)

البنك	الأصول	حقوق الملكية	الإيراد	الناتج الصافي
بنك فيصل الإسلامي	33 912 734 478,0	201 109 710,70	219 917 906,99	79 838 639,66
البنك السوداني المصري	308 955 977,90	47 132 149,22	243 484 339,37	23 166 929,67
بنك الشمال الإسلامي	478 791 148,84	42 044 704,31	402 026 936,68	35 567 307.39
مصرف السلام	384 972 694,72	188 146 775,75	175 598 390,30	32 134 367,48
بنك الجزيرة السوداني الاردني	410 527 207,60	70 656 299,86	292 011 482,88	41 049 736,09
BANK ISLAM MALAYSIA BERHAD	14 271 637 937,34	1 225 627 356,36	440 747 371,06	139 712 947,27
OCBC AL-AMIN BANK BERHAD	3 922 730 337,10	330 133 863,70	108 935 021,44	47 368 049,06
RHB ISLAMIC BANK BERHAD	13 769 284 054,00	818 446 985,35	603 511 327,30	90 792 447,01
CIMB ISLAMIC BANK BERHAD	21 074 345 410,26	1 185 150 193,85	334 899 706,02	158 300 844,38
PUBLIC ISLAMIC BANK BERHAD	14 116 608 064,64	1 034 708 479,22	233 600 658,74	101 440 156,74
مصرف السلام	741 819 065,43	133 022 857,39	34 503 011,82	10 215 739,86
بنك البركة	2 150 274 150.50	179 769 333,22	74 972 457,34	36 158 373,42

المصدر: التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

جدول رقم (03): المؤشرات المالية لبنوك العينة لسنة 2016 (ملحق رقم 03)

	منفعة الأصول (01)	هامش الربح (02)	معدل العائد على الأصول (3) = (1)*(2)	مضاعف حقوق الملكية (4)	معدل العائد على حقوق الملكية (5)=(3)*(4)
FAISSAL- SUD	0.06	26.20	1,57	16.23	25,50
MASRI – SUD	0.07	51.70	3,62	6.97	25,22
CHAMAL – SUD	0.07	20.62	1,44	7.61	10,98
SALAM – SUD	0.08	49.27	3,94	1.91	7,53
DJAZIRA – SUD	0.10	38.07	3,81	5.32	20,25
متوسط عينة بنوك السودان	0.06	38.07	2,83	7.82	17,90
ISLAM- MAL	0.03	32.36	0,97	12.71	12,34
OCBC- MAL	0.03	39.13	1,17	13.50	15,85
RHB- MAL	0.04	14.97	0,60	16.45	9,85
CIBM- MAL	0.02	44.97	0,90	16.07	14,45
PUBLIC- MAL	0.02	45.15	0,90	13.86	12,52
متوسط عينة بنوك ماليزيا	0.03	31.02	0,99	14.56	14,36
SALAM – ALG	0.05	39.00	1,95	3.71	7,23
BARAKA-ALG	0.03	46.65	1,40	10.07	14,09
متوسط عينة بنوك الجزائر	0.04	44.78	1,71	7.49	11,80

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج الجاهز SPSS والتقارير السنوية لبنوك العينة

جدول رقم (04): المؤشرات المالية لبنوك العينة لسنة 2017 ملحق رقم (04)

	منفعة الأصول (01)	هامش الربح (02)	معدل العائد على الأصول (3) = (1)*(2)	مضاعف حقوق الملكية (4)	معدل العائد على حقوق الملكية (5)=(3)*(4)
FAISSAL- SUD	0.06	36.30	2,18	19.46	42,38
MASRI – SUD	0.07	54.64	3,82	6.56	25,09
CHAMAL – SUD	0.07	18.30	1,28	11.39	14,59
SALAM – SUD	0.08	51.08	4,09	2.05	8,38
DJAZIRA – SUD	0.10	37.23	3,72	5.81	21,63
متوسط عينة بنوك السودان	0.06	37.23	3,00	10.01	27,19
ISLAM- MAL	0.03	31.70	0,95	11.64	11,07
OCBC- MAL	0.03	43.48	1,30	11.88	15,50
RHB- MAL	0.04	15.04	0,60	16.82	10,12
CIBM- MAL	0.02	47.27	0,95	17.78	16,81

PUBLIC- MAL	**0.02**	**43.42**	**0,87**	**13.64**	**11,84**
متوسط عينة بنوك ماليزيا	**0.03**	**31.23**	**1,01**	**14.62**	**14,54**
SALAM – ALG	**0.05**	**29.61**	**1,48**	**5.58**	**8,26**
BARAKA-ALG	**0.03**	**48.23**	**1,45**	**11.96**	**17,30**
متوسط عينة بنوك الجزائر	**0.04**	**42.36**	**1,56**	**9.25**	**13,65**

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج الجاهز SPSS والتقارير السنوية لبنوك العينة